

استخدام نموذج قيد ميزان المدفوعات لتحليل نمو اقتصاديات الشرق الاوسط المصدرة للنفط

أعداد

عمار حسن محمود / رئيس احصائيين

2019

المقدمة

تعاني معظم الاقتصادات المعتمدة على النفط من ضعف وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي لديها، وذلك يعود بطبيعة الحال الى التقلبات الكبيرة في اسعار النفط عالمياً والذي يؤدي الى تقلبات كبيرة في مستوى الاسعار والتضخم بالاضافة الى مشاكل استدامة الاستثمارات. وفي دراسة قام بها كل من (بورنهورت و كويتا و ثورنتون) في سنة ٢٠٠٨ وشملت ٣٠ اقتصاداً نفطياً غطت المدة ١٩٩٢ -٢٠٠٥ تبين ان قطاع النفط الخام يشكل ما يقارب من ١٦,٢ % من الناتج المحلي الاجمالي لها و ٤٩,١ % من اجمالي ايراداتها، وبالنسبة لـ ١٤ دولة من هذه الدول والتي تمثل دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا فان قطاع النفط الخام يشكل ٢٠ % من الناتج المحلي الاجمالي لها و ٥٧,٢ % من اجمالي ايراداتها. وبالتأكيد فإن مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد العراقي هي اعلى من هذه المعدلات مما يجعل وضع الاقتصاد العراقي هو الاكثر تعقيداً بين الاقتصادات الريعية.

بالاضافة الى ذلك فحتى الانشطة غير النفطية فانها تتأثر بتقلبات هذا النشاط مما يجعل تأثير هذا القطاع اكثر مما تشير اليه المؤشرات اعلاه، وهذه الحقيقة لا تخفى على راسمي السياسات ومتخذي القرارات في هذه الاقتصادات، لذا فهي تسعى جاهدة لتجاوز هذه الاشكالية وتنوع اقتصاداتها مما يجنبها الوقوع في عواقب الاقتصاد احادي الجانب. ومن هذه العواقب هو التذبذب الحاصل في ميزان مدفوعات البلدان المصدرة للنفط ما بين الفائض والعجز في الميزان التجاري وما يصاحبه من اختلال في الهيكلية واختلال في الحساب الجاري. ويوجد الكثير من النماذج الاقتصادية قامت بتحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي. وهذه الدراسة محاولة لتحليل اقتصادات الدول المصدرة للنفط باستخدام العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

اهداف الدراسة:

ان اهداف الدراسة تتركز بالآتي:

- تطبيق نموذج قيد ميزان المدفوعات المعروف باسم (قانون ثرلوول) نسبة الى اسم الاستاذ البريطاني الذي وضعه في سنة ١٩٧٩ على بلدان الشرق الاوسط المصدرة للنفط.
- ان الدراسات اللاحقة لنموذج قيد ميزان المدفوعات قد اضافت أثر عوامل اخرى تقيد النمو الاقتصادي، من هذه العوامل تم اضافتها بواسطة ثرلوول نفسه، ومنها بواسطة باحثين آخرين، في هذه الدراسة سنقوم بدراسة تأثير هذه العوامل على نمو الاقتصاد العراقي.
- إعطاء خطوط عريضة عما يمكن ان تبدأ به الاقتصادات الريعية في مسيرتها نحو التنوع الاقتصادي.

اهمية الدراسة:

ان اهمية البحث لا تكمن في إعطاء دليل عن مخاطر الاقتصاد الريعى على النمو الاقتصادي او استعراض سلبيات هذا النوع من الاقتصاد، اذ ان هذا الامر قد اخذ حيزاً واسعاً من البحث والدراسة، حتى ان اهمية التنوع الاقتصادي اصبح حقيقة لا يختلف عليها اثنان.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان الدول الريعية تعاني من قيود ميزان المدفوعات على نموها الاقتصادي.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة المدة ٢٠٠٤-٢٠١٤.

الحدود المكانية: اقتصادات الشرق الاوسط المصدرة للنفط (العراق، السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان، ايران).